

واقع سياسة التمويل في الجزائر الفلاحي ضمن سياسة التجديد

الفلاحي والريفي

The reality of financing policy in Algeria's agriculture within the framework of the agricultural and rural renewal policy

قاسمي محمد¹، خنافيف محمد²، زروت رضا³

¹ جامعة علي لونيسي البلدية 2 (الجزائر)، Gassmohamed11@mail.com

 <https://orcid.org/0000-0001-9453-1037>

² جامعة علي لونيسي البلدية 2 (الجزائر)، khenafifemohamed26@gmail.com

 <https://orcid.org/0009-0009-0047-2060>

³ جامعة علي لونيسي البلدية 2 (الجزائر)، redhaigg@gmail.com

 <https://orcid.org/0009-0005-2009-0310>

تاريخ النشر: 2024/03/31

تاريخ القبول: 2024/02/14

تاريخ الاستلام: 2023/12/08

المخلص:

أخذ القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في السياسات العمومية والمخططات التي تعتمدها السلطات العمومية في الجزائر سواء سنويا أو في البرامج المتعددة السنوات نظرا لكونه من بين أهم القطاعات التي يمكن أن تكون مرشحة لدور الريادة في إيجاد البديل لقطاع المحروقات في توفير العملة الصعبة، لذلك نجد أن هذا القطاع استفاد من برامج تمويلية معتبرة خاصة في ظل البرامج الخماسية للتنمية الاقتصادية، وهو ما يدعونا للتساؤل حول جدوى هذه البرامج التمويلية، ولكن عند مقارنة الأهداف المسطرة وحجم التمويل المدفوع نلاحظ أن هناك عدم توافق ولازال هذا القطاع لم يصل للأهداف المسطرة خاصة في يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه الأمن الغذائي للجزائر خاصة في الشعب الفلاحية التي تعتبر شعب إستراتيجية للدولة الجزائرية مثل شعبة الحبوب، كما أن الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر من الجانب المتعلق بتوفر الإمكانيات البشرية المؤهلة والمناخ الجغرافي المناسب لذلك، يدعونا للبحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تأخر هذا القطاع في لعب الدور المرجو منه، وإيجاد البديل الضروري للقطاع البترولي.

الكلمات المفتاحية: تمويل، فلاح، شعبة الحبوب، بترول.

Abstract:

The agricultural sector has gained great importance in the public policies and plans adopted by the public authorities in Algeria, whether annually or in multi-year programs, given that it is among the most important sectors that could be candidates for a leading role in finding an alternative to the hydrocarbon sector in providing hard currency. Therefore, we find that this sector has benefited from significant financing programs, especially in light of the five-year programs for economic development, which prompts us to question the feasibility of these financing programs. However, when comparing the set goals and the amount of funding paid, we note that there is a lack of compatibility and this sector has still not

♦ المؤلف المرسل .

reached the set goals, especially in achieving self-sufficiency, including food security for Algeria, especially in the agricultural sectors, which are considered strategic sectors for the Algerian state, such as the grain sector. Also, the capabilities that Algeria enjoys in terms of the availability of qualified human resources and the appropriate geographical climate for this, prompts us to search for the real reasons that led to the delay of this sector in playing the desired role, and finding the necessary alternative to the petroleum sector.

Keywords: Finance, Agriculture, Grain Division, Petroleum.

المقدمة

مرت سياسة تمويل للقطاع الفلاحي بعدة مراحل تماشيا والتحولت الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني، انطلاقا من تدخل الدولة المكثف في القطاع في ظل الاقتصاد المخطط، مروراً بتخلي الدولة عنه في إطار سياسة التعديل الهيكلي التي انتهجت في تسعينات القرن العشرين، وصولاً إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبعدها سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال مطلع الألفية الثالثة وذلك بوضع برنامج شاملا للتنمية الفلاحية يهدف إلى بناء فلاحية عصرية، من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. تميزت سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة بمجموعة من الإصلاحات، تماشيا والتحولت الاقتصادية العالمية، تزامنت ودخول الاقتصاد الجزائري في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما جعل أكثر من أي وقت مضى عملية التمويل تحظى بأولوية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي لفك الاختناقات المالية. هذا ما دفع بالجزائر إلى انتهاج سياسة فلاحية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادرا على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية، بشكل يسمح بمواجهة الطلب الوطني المتزايد على المنتجات الفلاحية.

تضمن القانون رقم 16-08 قانون التوجيه الفلاحي سنة 2000 ليرسم السياسة الفلاحية في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي لاستكمال مسار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والتأقلم مع التحولات التي مست القطاع لا سيما المتغيرات الاقتصادية الدولية خاصة أزمة الغذاء العالمي سنة 2008، إضافة إلى الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية.

إشكالية البحث:

- ماهو واقع سياسة التمويل في الجزائر الفلاحي ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي؟.

الأسئلة الفرعية:

- ماهي مقومات سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر؟ .
- ماهي الهيئات المكلفة بالتمويل الفلاحي؟ وماهي البرامج التي تتيحها في هذا المجال؟.

فرضيات البحث:

- يوجد اختلال هيكلي في برامج التمويل الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- المؤسسات المخصصة لتمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي لا تقدم برامج تمويلية مناسبة للقطاع الفلاحي للجزائر.

أهداف البحث:

- التعرف على السياسات المنتهجة في الجزائر لتمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.
- إبراز الهيئات التي سخرت في إطار سياسة التجديد الفلاحي .

- التعرف على البرامج المقدمة في سبيل تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي .

1- مقومات سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

1-2 مقومات سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على أساس تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني (وزارة الفلاحة، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي، الصفحات 1-2).

يهدف البرنامج إلى حوكمة القطاع الفلاحي من خلال (Ministère De L'agriculture) :

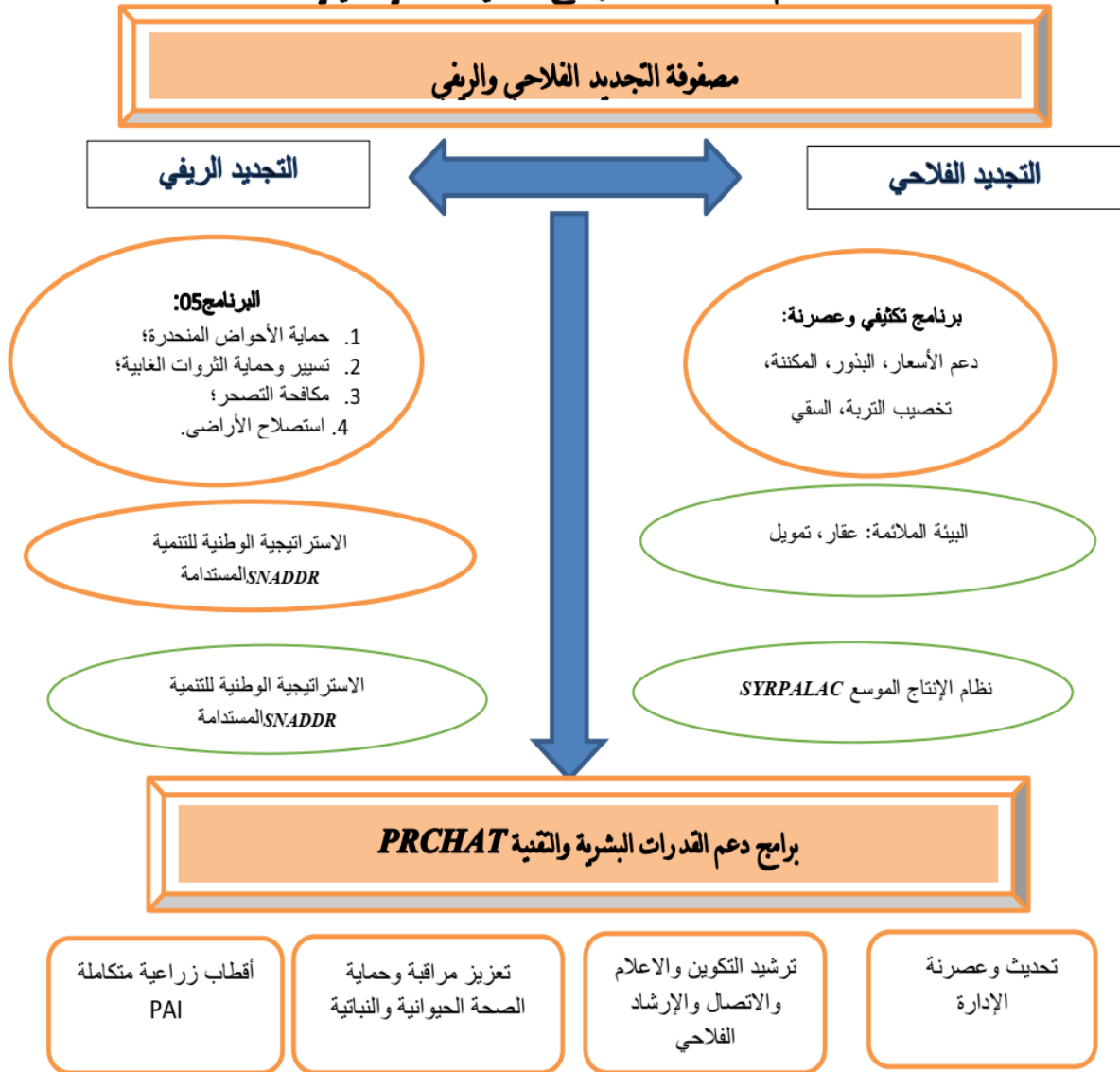
- زيادة الإنتاج الوطني للمنتجات الاستهلاكية (القمح القاسي والحليب) لضمان الحد الأدنى لمتوسط التغطية بنسبة 75% من المتطلبات؛
- تحديث وتعميم التقدم التكنولوجي في الحيازات الزراعية (تكييف بالري والتسميد والمكننة واستخدام البذور المحسنة والحضانات، وما إلى ذلك)؛
- تحديث وتنظيم شبكات لجمع وتسويق الإنتاج المحلي وتوريد المدخلات والخدمات للزراعة؛
- إنشاء أنظمة تنظيمية مشتركة، تضم مختلف الروابط في القطاعات الاستهلاكية الواسعة (SYR PALAC) مثل: الحبوب، الحليب، البطاطس، والزيتون، واللحوم ... الخ ، مما يخلق ظروف استقرار السوق؛
- تعميم وتوسيع شبكات الري الزراعية التي تستهدف 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014؛
- تنمية القدرات الوطنية لتحقيق الإكتفاء الذاتي في تلبية متطلبات البذور والمصانع؛
- تطوير مناطق ريفية متوازنة ومتجانسة ومستدامة.

2-2 الركائز الثلاث لسياسة التجديد الزراعي والريفي:

تعتمد سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تحقيق أهدافها على ثلاث محاور استراتيجية متكاملة تتمثل فيما يلي:

- التجديد الزراعي؛
- التجديد الريفي؛
- تعزيز القدرات البشرية والدعم الفني للمنتجين (PRCHAT).

الشكل رقم 01: مصفوفة برنامج التجديد الفلاحي والريفي.



SOURCE : Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, sur le site : <http://www.minagri.dz/renouveau.html>, date de vu : 2023 /07/05 .

2-2-1 التجديد الفلاح:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرية الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "قرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة

في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتجدر الإشارة إلى أنه هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علماً أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تماثلها ذات أولوية، وهي: الحبوب؛ اللحوم الحمراء والبيضاء؛ البطاطس؛ الطماطم الصناعية؛ زراعة الزيتون والنخيل؛ البذور؛ الشتائل والمورثين. وتجسد ذلك من خلال إنشاء نظامين: الأول يتعلق بنظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع والذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك، والثاني يخص برنامج عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية حيث يهدف لتعزيز قدرات الإنتاج؛ وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية) وزارة الفلاحة، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق (p. 7).

2-2-2 التجديد الريفي:

يعتبر التوجيه الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه حيث يشترك التحديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، والمؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض،.... إلخ). وزارة الفلاحة، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق (p. 4).

يعتمد التجديد الريفي، وهو الجزء الثاني من الإطار الاستراتيجي المحدد، على أساس نهج مبتكر للتنمية الريفية تمثل في مشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة (PPDR)، ويستهدف في المقام الأول المجالات التي تكون فيها ظروف الإنتاج هي الأصعب من خلال استهداف المزارعين المتواجدين في الجبال والسهوب والصحراء). ويهدف إلى إعادة دمج المناطق المهمشة في الاقتصاد الوطني عن طريق تسليط الضوء على الموارد المحلية والمنتجات المحلية التي كانت مهملة في السابق، ومن ثم فإن هذه المناطق ستصبح مصدراً للصادرات الزراعية الجزائرية.

لتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام أداتين في التجديد الريفي هما: نظام معلومات لبرنامج دعم تجديد المناطق الريفية (SI-PSRR)، ونظام المساعدة في اتخاذ القرار للتنمية المستدامة (SNADDR). بالنسبة لاستخدام هاتين الأداتين ينطبق حسب الحالة على أحد أو كلا النهجين التاليين: مشروع القرب المتكامل للتنمية الريفية (PPDR) أو المشروع الجوارية لمكافحة التصحر (PPLCD)، التي تنطوي على دعم التنمية المحلية من قبل المجتمعات الريفية المستهدفة، ويستند البرنامج إلى خمسة برامج تتمثل أهدافها في حماية مستجمعات المياه، وإدارة وحماية تراث الغابات، ومكافحة التصحر، وحماية المناطق الطبيعية والمناطق المحمية، وتنمية الأراضي ويدعو أيضاً إلى تدخل متكامل بين القطاعات على مستوى القاعدة. (Ministère De L'agriculture, p. 4)

2-2-3 برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: (عمراني، 2014، صفحة 8)

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة، واليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجديد الفاعلين، وإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي. وبهذا فهو يهدف إلى :

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛

- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى الركائز الثلاثة السالفة الذكر، هناك إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي، وتتمثل أساسا في:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة؛

- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
- الميكانيزمات المختلفة لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة، وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

2-3 الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي بحشد ما يقرب 1000 مليار دينار بمعدل سنوي يصل إلى 200 مليار دينار للسنة، لتنفيذ مختلف التدابير والإجراءات الخاصة بدعم الاستثمار في إطار التجديد الفلاحي والريفي، ضمن الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، حيث تتمثل الأهداف الاستراتيجية فيما يلي (L'agriculture, Ministère De L): (صفحة 6):

- تحسين معدل نمو متوسط الإنتاج الفلاحي: من مستوى متوسطة 6% سنوياً (2000-2008) إلى 8.33% خلال الفترة 2010-2014.

- زيادة الإنتاج الوطني وتحسين تكامله وجمعه: تحقيق الاستقرار في إنتاج الحبوب عند 54 مليون قنطار (تخفيض واردات الشعير والقمح القاسي). وإنتاج أكثر من 3 مليارات لتر من الحليب مع مليار لتر من الحليب المجموع (الذي يجب أن يتم دمج لتلبية الحاجيات من الحليب المبستر)، بحيث يجب أن يكون لها تأثير فعال على مستوى تخفيض واردات مسحوق الحليب.

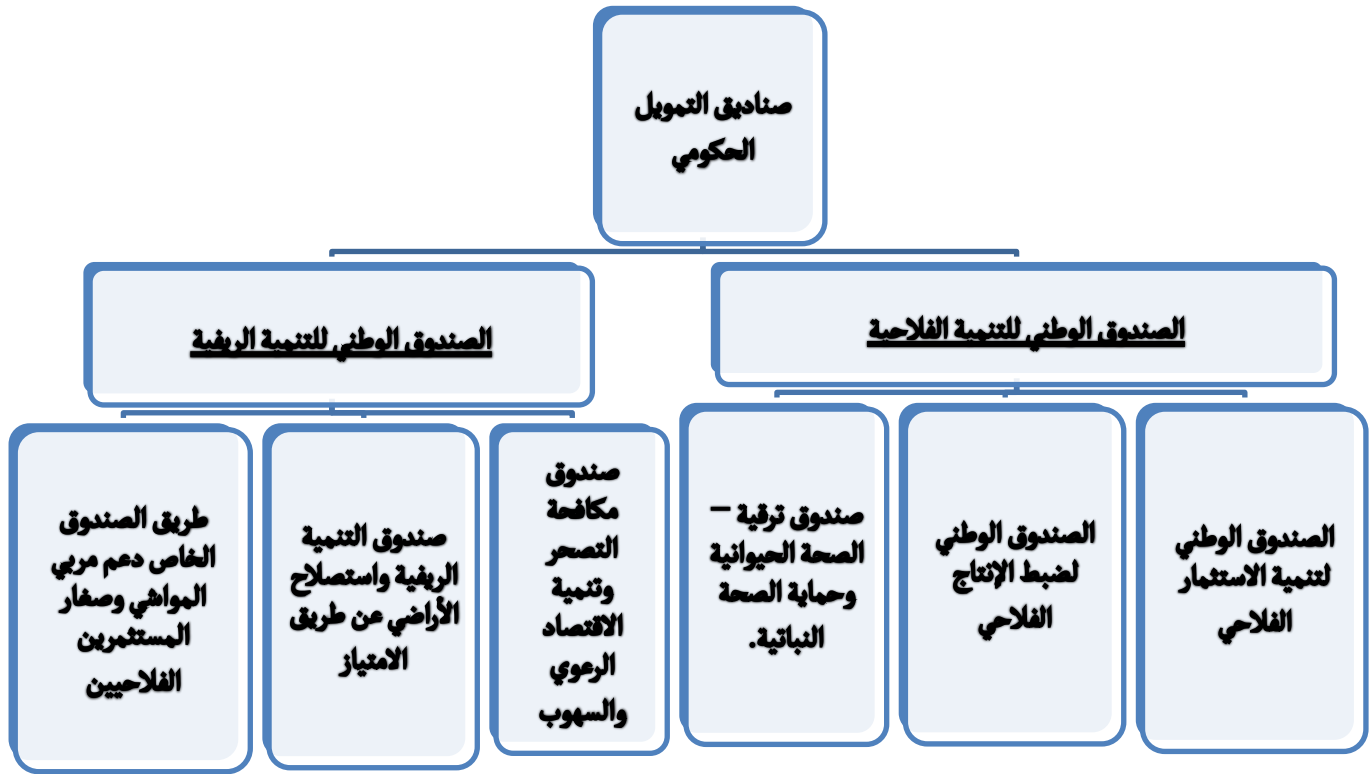
- تعزيز التنمية المستدامة وتوازن المحيط وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف: من خلال 2010 مشروع في إطار "المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDR" في 2174 منطقة ريفية، وتحسين الظروف المعيشية لعدد 000727 أسرة ريفية، أي ما يقرب 0004714 نسمة، ويكون لها تأثير في الحفاظ وتنميين 8,2 مليون هكتار في منطقة الجبال ومناطق السهوب والصحراء.

- الانطلاق المستدام للجهاز الصناعي الوطني وتحسين التكامل الصناعي الفلاحي: حيث تساهم التدابير الموضوعة في إطار التجديد الفلاحي في تكثيف وتطوير الصناعة الفلاحية من خلال شبكة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة المتخصصة في توفير المدخلات والخدمات الزراعية لتلبية الاحتياجات الضرورية لتنفيذ البرنامج.

- خلق فرص العمل: خلق ما يقرب من 1 200 000 وظيفة دائمة، وخاصة في المناطق ذات فرص العمل السيئ وتوليد الدخل غير الزراعي.

2- صناديق الدعم في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

أحدثت وزارة الفلاحة تغيرات على هيكل دعم التمويل عن طريق الصناديق الحكومية بما يتماشى مع برامج التجديد الفلاحي والريفي من خلال صندوقين هما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتنمية الريفية الشكل رقم 02: يوضح مصفوفة صناديق التمويل الحكومي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي.



المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 30، الصادر في 20 ماي 2014.

3-1 الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

حددت موارد ونفقات هذا الصندوق وفق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أبريل سنة 2014 تحت رقم حساب التخصيص رقم 139-302 والذي أسندت له تمويل ثلاث برامج (الجريدة الرسمية، 2014، صفحة 4)¹:

3-1-1 برنامج تطوير الاستثمار الفلاحي:

يتم تمويل البرنامج عن طريق الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، حيث تنفق مخصصاته فيما يلي:

- دعم تطوير الإنتاج والإنتاجية ورفع قدرات التخزين والتغليف؛
- دعم أسعار المستلزمات الطاقوية الفلاحية؛

- تغطية جزء من نسبة الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتنائه في إطار العقد الإيجاري.

2-1-3 برنامج ضبط الإنتاج الفلاحي:

يتم تمويل البرنامج عن طريق الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، حيث تتفق مخصصاته فيما يلي:

- تمويل أنشطة حماية الصحة النباتية والحيوانية؛
- تمويل الحملات الوقائية للحفاظ على الزراعات أو الحيوانات؛
- تغطية نفقات الذبح الإيجاري في حالات الوباء والأمراض المعدية.

3-1-3 برنامج ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية:

يتم تمويل البرنامج عن طريق صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، حيث تتفق مخصصاته فيما يلي:

- ضبط المنتجات الفلاحية؛
- حماية مداخيل الفلاحين من خلال تغطية كامل فوائد الفلاحين والتكفل بالمصاريف الناجمة عن تحديد الأسعار المرجعية؛
- تمويل الأنشطة المتعلقة بالإرشاد الفلاحي والتكوين المهني وبدراسات الجدوى، وكذا تقييم ومتابعة المشاريع.

2-3 الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

حددت موارده ونفقاته بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 أبريل تحت رقم حساب التخصيص الخاص 140-302 والذي أسندت له تمويل ثلاث برامج (الجريدة الرسمية، 2014، صفحة 7):

1-2-3 برنامج مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

يتم تمويل البرنامج عن طريق صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، حيث تتفق مخصصاته فيما يلي:

- مكافحة التصحر وحماية مساحات الرعي وتنميتها؛
- تنمية الثروة الحيوانية والزراعات الرعوية في السهوب من خلال تنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- تغطية مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين؛
- تمويل الأنشطة المتعلقة بالإرشاد الفلاحي والتكوين المهني وبدراسات الجدوى، وكذا تقييم ومتابعة المشاريع.

2-2-3 برنامج التنمية الريفية وتنمية الأراضي عن طريق الامتياز:

يتم تمويل البرنامج عن طريق صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث تتفق مخصصاته فيما يلي:

- تمويل عمليات التنمية الريفية وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي بها؛
- تمويل مشاريع تهيئة الري واستصلاح الأراضي؛
- تمويل الأنشطة المتعلقة بالإرشاد الفلاحي والتكوين المهني وبدراسات الجدوى، وكذا تقييم ومتابعة المشاريع.

3-2-3 برنامج دعم مربى المواشي وصغار المستثمرين الفلاحيين:

يتم تمويل البرنامج عن طريق الصندوق الخاص دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحيين، حيث تنفق مخصصاته فيما يلي:

- دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين من خلال دعم أسعار الحيوانات والأعلاف؛
- تغطية مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين؛
- تمويل الأنشطة المتعلقة بالإرشاد الفلاحي والتكوين المهني ودراسات الجدوى، وكذا تقييم ومتابعة المشاريع.

3- التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر:

في بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي بضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية، وبعدها انضم إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليصبح حالياً البنك الوحيد الذي يمول القطاع الفلاحي.

4-1 التمويل عن طريق الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى سنة 1972 من خلال الأمر رقم 64-72 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972، وذلك بدمج الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية المنشأ عام 1907 والصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي المنشأ في عام 1949 وصندوق التعاون الفلاحي والتقاعد المنشأ عام 1958. انحصرت مهام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي قبل سنة 1995 في التأمينات الاقتصادية الفلاحية والتأمينات الاجتماعية الفلاحية. وفي عام 1995 صدر المرسوم التنفيذي 95-97 في 01 أبريل 1995 الذي وسع من نشاطات الصندوق إلى العمليات البنكية وإلى التخصيص أكثر في القطاع الفلاحي (الجريدة الرسمية، الأمر 64-72 المتضمن أحداث التعاون الفلاحي، صفحة 1592)

تحول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي إلى بنك يمارس للوظائف التقليدية للبنوك، ويدير صناديق الدعم الممنوح من طرف الدولة، وابتداء من سنة 1996 أصبح يدير مجموعة من التعاونيات الجهوية في شكل شبكة مكونة من 15 صندوق محلي، و 03 صناديق جهوية حيث أصبح الصندوق مكلف بتنفيذ برنامج الحكومة المتعلق بالتنمية الريفية وتطوير القطاع الفلاحي، وتم توسيع نشاطه ليشمل جميع العمليات المصرفية التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي وهو بذلك مكلف بإنجاح البرامج بأبعادها الثلاثة تتمثل في كونه هيئة اقتراض وتأمين اقتصادي ومحاسب للصناديق العمومي. (قرايطية، 2014، صفحة 60)¹

4-2 التمويل عن طريق البنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR* هو مؤسسة مصرفية وطنية وهو جزء من النظام المصرفي، أنشئ في بداية نشاطه للتكفل بمهمة تمويل الحاجيات الخاصة بالقطاع الفلاحي بموجب مرسوم رئاسي رقم 82_106 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1402 هـ الموافق لـ 13 مارس 1982م، حيث انفصل عن المؤسسة الأم أي البنك الوطني الجزائري *BNA*، وفي ماي 1988 تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة بالأسهم، رأس ماله مقدر بـ 2,2 مليار دينار مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 100 مليون دينار للسهم، وبموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 الذي قدم أكبر استقلالية للجانب البنكي بعد إلغاء التخصيص سنة 1986، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك عمِد إلى توسيع مجال نشاطاته وتدخلاته في المجال المالي.

¹ قرايطية زهية، محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة، مجلة الإبداع، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، سنة 2014، ص 60.

4-2-1 نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يمول بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR* عدة نشاطات:

- القطاع الفلاحي من المنبع إلى المصب؛
 - قطاع الصيد والموارد السمكية؛
 - تمويل برامج التنمية الريفية؛
- في تمويل تنمية القطاع الفلاحي، يتم توجيه "بدر" نحو تنفيذ البرامج التي تدعمها السلطات العامة، على وجه الخصوص.

- قروض تشغيل الشباب *ANSEJ* و *ANGEM*؛
- قروض للأفراد بغرض إنشاء أنشطة في المناطق الريفية؛
- قروض لبناء المساكن الريفية؛
- قروض للمهن الحرة، التي تستهدف الخريجين الشباب في مجالات محددة؛
- (الطب، الهندسة المعمارية ... إلخ).

4-2-2 قروض التمويل الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*:

تمويل الائتمان الزراعي هو جزء من الهيكل الاقتصادي للإنتاج الفلاحي، حيث تسعى السلطات العمومية في كثير من الأحيان لإيجاد التمويل للقطاع الفلاحي الذي يمكن أن يساعد أو يشجع الفلاحين على الإنتاج، فمن بين هذه الوسائل الائتمان.

- قروض السكن الريفي:

هو قرض يهدف إلى تشجيع الاستقرار في المناطق الريفية وتحسين الظروف المعيشية فيها، حيث يهدف الأفراد من خلال هذه القروض إلى:

- البناء الذاتي للمساكن؛
- توسيع المسكن الحالي؛
- تطوير أو تجديد المسكن الموجود.

- قروض المرافقة "قرض الرفيق":

قرض رفيق *RFIG* قرض المدعم أطلقه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بداية من أوت 2010، بل موجه إلى المزارعين والمربين، بشكل فردي أو تنظيم في التعاونيات (مجموعة أو جمعية أو اتحاد)، المزارع النموذجية والشركات العاملة في مجال التكثيف الزراعي، يمكن الحصول عليه مقدما لتغطية احتياجات الفلاحين، وهو عبارة عن ائتمان لمدة سنتين لتمويل الأنشطة الموسمية، تتحمل وزارة الفلاحة تغطية مبالغ الفوائد المترتبة عليه من خلال حساب الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية فوائده *FNRDA*، هذا النوع من القروض ممنوح للفلاحين لتمويل النشاطات التالية:

- اقتناء المدخلات اللازمة لنشاط الإنتاج الفلاحي (البذور، النباتات، الأسمدة، منتجات الصحة النباتية، وما إلى ذلك)؛
- اقتناء الأعلاف للماشية (جميع الأنواع) ومستلزمات الري والمنتجات الطبية البيطرية؛
- اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار برنامج تنظيم المواد الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع *SYR PALAC*.

- اقتناء العتاد الزراعي في صيغة البيع بالإيجار .

- القرض الايجاري:

هو قرض مقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR* إلى الفلاحين لتمويل استثماراتهم بما في ذلك الحصول على السلع الرأسمالية مباشرة في تحقيق وتمديد المشروع الاستثماري. يسعى البنك من خلال هذا النوع من القروض لتمويل المعدات المنتجة محلياً، خاصة المعدات الفلاحية، بحيث يتم دعم معدل الفائدة المرتفع بنسبة 9% من قبل الدولة. استحدثت الدولة قروضا جديدة متمثلة في القرض الاتحادي الميسر *RFIKFEDERATIF*، وقرض التحدي *ETAHADI*، لتحسين القطاع الفلاحي وتشجيع الاستثمار في هذا المجال من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

- قرض التحدي (*ETAHADI*):

يندرج ضمن قروض الاستثمار، يخصص لإنشاء مزارع جديدة على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارا، والتي تقع ضمن الملكية الخاصة أو العامة، لا يتجاوز مبلغ القرض (1) مليون دينار للهكتار الواحد ولمدة تصل إلى 7 سنوات، الهدف الرئيسي من القرض هو خلق مزارع جديدة وتعزيز قدرات الإنتاج للمزارع القديمة والمعدات، حيث تتولى وزارة الفلاحة تغطية مبالغ فوائد القروض من خلال حساب الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي *FNDIA* على النحو التالي:

- تغطية جميع الفوائد عندما لا تتجاوز مدة سداد القرض 3 سنوات، بحيث يسدد المستفيد فائدة 1% عند السداد خلال الفترة بين 3 و5 سنوات، ويدفع فائدة 3% عند السداد للفترة بين 5 و7 سنوات. وبعد هذه الفترة، سيتعين على المستفيد سداد كامل سعر الفائدة على القرض.

- القرض الاتحادي الميسر (*RFIKFEDERATIF*):

يوجه القرض الاتحادي الميسر (*RFIKFEDERATIF*) إلى جميع المتعاملين في الأنشطة الفلاحية، والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات لتمويل العديد من الأنشطة الفلاحية التي نذكر منها:

- إنتاج الحبوب؛
- إنتاج الحليب؛
- وحدات تصنيع المكرونة والكسكسي؛
- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين؛
- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها؛
- إنتاج العسل؛
- مذبحة الدواجن؛
- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية.

الخاتمة :

ارتكز برنامج التجديد الفلاحي الذي اعتمدته الدولة الجزائرية على الدعم الفلاحي لمرافقة الفلاح بغية تطوير نشاطه، وهذا للرفع من قدراته وتمكينه من مسايرة ما هو محقق بالأرياف المتطورة في العالم، فسخرت لهذا الدعم صناديق تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، و لإعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي، يجب عدم اعتبار الأموال العمومية المصدر الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، لكن يمكن أن تكون مساهمة من السلطات العمومية تضاف لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين وكذا عن طريق التمويل البنكي. ففي بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وفرعه الشركة الجزائرية للإيجار المالي بضمان تمويل ملائم للبرامج التنموية، وبعدها انضم إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليصبح حاليا البنك الوحيد الذي يمول القطاع الفلاحي.

فالقطاع الفلاحي في الجزائر يواجه معوقات ومشاكل أثرت على فعالية سياسة التمويل، ولعل أهمها مشكل العقار، فعدم وضوح الإطار القانوني للعقار الفلاحي، يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي، إذ أن أهم الصعوبات التي تواجه القطاع، هي العلاقة مع المحيط المالي للمستثمرين، وبالذات العلاقة مع المنظومة البنكية، التي تطلب ضمانات للقروض، وهذا راجع للإصلاحات العديدة التي مسّت القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، حيث قامت الدولة بتنظيم ملكية الأراضي الفلاحية، إلا أن آخر نظام الذي طبق في مجال التنظيم العقار الفلاحي والذي تحول بموجبه حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز بإمكانه حل جزئيا إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر بحيث أن حق الامتياز يمكن رهنه للمؤسسات المالية كضمان للحصول على قروض.

Ministère De L'agriculture, E. D. *Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014*,. sur le site : <http://www.minagri.dz/renouveau.html>, date de vu : 05 /07/2023 .

الجريدة الرسمية ، ا. (s.d.).، الأمر 64-72 المتضمن أحداث التعاون الفلاحي.

الجريدة الرسمية ، ا. (2014, 05 20) .

عمراني ،س . (2014) . سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر .
استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية . جامعة الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

قرايطية ، ز . (2014) . محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة .مجلة الإبداع ع 2 , 60, (2).

وزارة الفلاحة ، و. ا. ،، *الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي* .

وزارة الفلاحة ، و. ا. ،*مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وآفاق* .